

مجلس النواب الأردني / الديوان
رقم الوارد : ٥٥٣/٢٣/٣
تاريخ : ٢٠١٩/٠٧/١٥
يحول الى : مديرية شؤون التشريع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئاسة الوزراء

الرقم ٨٣ / ١٢ / ذو القعدة / ١٤٤٠
 التاريخ ٢٠١٩/٠٧/١٥
 الموافق

عدد الأوراق
 أسباب الإجراء
 ٥/١٥

سعادة رئيس مجلس النواب

ابعث لسعادتكم بنسختين من مشروع (قانون معدل لقانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية لسنة ٢٠١٩) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٥، مع الأسباب الموجبة له، راجياً إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

السيد...
 الحكومة...
 وزير...
 ٥/١٥

رئيس الوزراء

الدكتور عبد الرزاق

٥
 ٧/١٥

نسخة/الى دولة رئيس مجلس الاعيان /
 مع نسختين من مشروع القانون
 نسخة/الى عطوفة رئيس ديوان التشريع والرأي

السيد...
 ٥/١٥

٥/١٥

السيد...
 ٥/١٥

٢٠١٩/٧/١١ - ح.م

الأسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية

نظرا لصدور الإرادة الملكية السامية بتعيين وزير الإدارة المحلية ووزير الاقتصاد الرقمي والريادة، وبهدف تعديل تسمية كل من وزارة الشؤون البلدية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومهام وصلاحيات كل منهما لتتوافق والإرادة الملكية السامية.

فقد تم وضع مشروع هذا القانون المعدل.

مشروع

قانون رقم () لسنة ٢٠١٩

قانون معدل لقانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية لسنة ٢٠١٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يعدل القانون الأصلي بإضافة المادة (١٢) اليه بالنص التالي وإعادة ترقيم المادتين (١٢) و(١٣) الواردتين فيه لتصبحا (١٣) و(١٤) منه على التوالي :-

المادة ١٢-

أ- تلغى عبارة (وزارة الشؤون البلدية) حيثما ورد النص عليها في أي تشريع آخر ويستعاض عنها بعبارة (وزارة الإدارة المحلية) وتمارس وزارة الإدارة المحلية مهام وزارة الشؤون البلدية وصلاحياتها وتعتبر الخلف القانوني والواقعي لها.

ب- تلغى عبارة (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) حيثما ورد النص عليها في أي تشريع آخر ويستعاض عنها بعبارة (وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة) وتمارس وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة مهام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وصلاحياتها وتعتبر الخلف القانوني والواقعي لها.